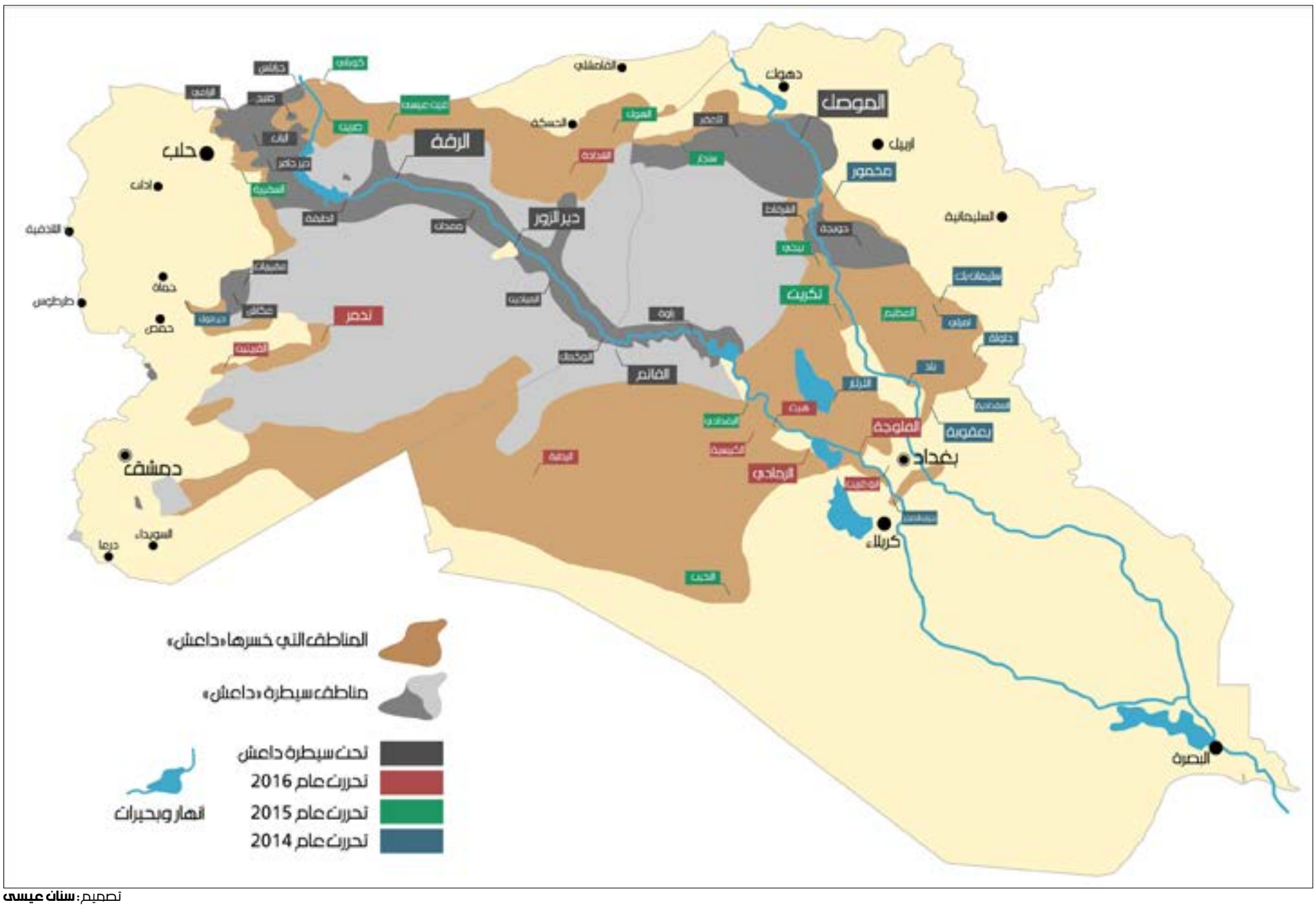

تصميم: **سناء عيسى**

(المديني، الصحراوي، الحرشي، الخ) بحيث بات يمكن القول إنه لم يعد يستعصي عليه أيٌّ صنفٍ من المواجهات ضد هذا العدو. الأهم على هذا الصعيد، ليس أن القوات العراقية، وفي مقدمتها «الحشد»، قد استوعبت وخبرت كل التكتيكات القتالية لـ«داعش» وطورت أساليبها الخاصة في مواجهتها، بل في أن العراقيين أسقطوا من أنفسهم فوبيا «داعش» التي أريد لها أن تكون السلاح الأساسي في الاجتياح الوحشي للتنظيم الإرهابي.

أما سياسياً واستراتيجياً، فلم يعد مبالغةً القولُ إن المشروع الكبير والخطير الذي أريد لـ«داعش» أن تكون رافعته في العراق قد انتهى. تكفي نظرة واحدة إلى «وضعية السيطرة» الجغرافية على الخريطة العراقية ليخلص المرء إلى الاستنتاج الحاسم بأن مصير «داعش» قد بات محسوماً بالمعنى المبدئي، وأنّ المسألة ليست إلا مسألة وقت لاستكمال تحرير بقية المناطق التي لا تزال تخضع لسيطرته. مناطق صارت محصورة في مدينة الموصل ومحيطها بمحافظة نينوى، وقضاءي الشرقاط وحويجة في محافظتي صلاح الدين وكركوك، وشريط ضيق في صحراء الأنبار يمتد من بلدتي عانة وراوة (ما بعد مدينة حديثة) وصولاً إلى الحدود السورية. وتشهد الخريطة بوضعيتها هذه على الانحسار الكبير جداً التي تمكن «الحشد الشعبي» والقوات النظامية العراقية من فرضه على التمدد الداعشي خلال عامين فقط خاضا فيهما إحدى عشرة عملية كبرى تكللت جميعها بنجاحات حاسمة، وتحرر بنتيجتها أكثر من ثلاثين ألف كلم مربع.

وضمن هذا السياق بالتحديد، يأتي إسقاط الخطوط الحمراء الأميركية والخليجية من أمام إرادة التحرير العراقية التي أكثر ما تجسدت في «الحشد» بفعل طغيان البعد التطوعي الشعبي المقاوم في هويته، خلافاً للقوات النظامية الخاضعة للحكومة وحساباتها المتشابكة. وضمن هذا السياق أيضاً يمكن فهم «الهرولة» الأميركية باتجاه الموصل تحت جناح القوات العراقية النظامية، وهو ما تجسد مؤخراً بالوصول إلى قاعدة القيارة واتخاذها مستقراً لإدارة وتنسيق عمليات تحرير كبرى المدن الشمالية وإرسال أكثر من 500 جندي

> **لا يمكن فهم أبعاد هزيمة الفلوجة من دون فهم أهمية المدينة بالنسبة إلى «داعش»**

> **يسعى الأميركيون إلى إفقاد «الحشد» «الأهلية الوطنية» لتحرير الموصل**

للتموضع فيها. فالخلفية الأكيدة لهذه الهرولة، بعد تريّثات واشتراطات وتعويقات تواطئية على مدى العامين الماضيين، هي المسارعة إلى «مصادرة» ملف تحرير الموصل والاستئثار به من دون «الحشد»، بوصفه الذريعة الوحيدة المتبقية لتعليل وتبرير عودة الحضور الأميركي العسكري في العراق؛ حضور بات يقترب حالياً من سقف الخمسة آلاف جندي (للتذكير: المطلب الأميركي في إطار التفاوض على المعاهدة الاستراتيجية مع الحكومة العراقية قبل الانسحاب عام 2009 كان يتحدث عن بقاء 10000 جندي).

وعلى هذا الأساس ليس من مصلحة الولايات المتحدة ولا هي تريد لأحدٍ – داخل العراق أو خارجه - أن يسأل أو يتساءل: إذا كانت الجهود المحلية الخالصة (مع دعم إيراني محدود جداً) تمكنت من تحرير معظم الأراضي العراقية التي احتلتها «داعش»، فلماذا يتطلب الأمر حضوراً أميركياً في معركة الموصل، وهي معركة ليس مفترضاً أن يكون فيها شيء استثنائي يميّزها من الناحية العسكرية عن بقية معارك التحرير التي نفذتها القوى العراقية.

الورقة الوحيدة التي يسعى الأميركيون -عبر أدواتهم- إلى لعبها في هذا الإطار هي الاستهداف المنهجي لإفقاد «الحشد» «الأهلية الوطنية» لتحرير الموصل (كبرى المدن السنية العراقية) من خلال شيطنته طائفياً. علماً أن واقع الحال، والسوابق الميدانية التي سجّلها «الحشد الشعبي»، بأغلبيتها الساحقة، تجزم بأن الحساسية التي أبداها قادته ومقاتلوه تجاه المناطق السنية أثناء عمليات التحرير تتجاوز بأضعاف ما يبديه طيران التحالف الدولي في غاراته.

السؤال الأساسي إزاء هذا الواقع يتعلق بموقف «الحشد»، كقوة وطنية عراقية، أثبت خلال عامين فقط من التأسيس والنمو كل الكفاءات المطلوبة لمواجهة «داعش» وإنجاز التحرير دون منّة من أحد أو ارتهانٍ لأحد. هل سيترك الموصل لتتحرر على الطريقة الأميركية، وضمن سياق الأهداف الأميركية المشبوهة، أم أنه سيفرض نفسه في الميدان رغماً عن كل شيء؟! المؤشرات الأولية المتوفرة تفيد بأن «الحشد» لن يترك الساحة للآخرين، خصوصاً أن القاصي والداني يشهد له بأنه القوة المحلية الوحيدة في الإقليم التي تمكنت من إلحاق الهزيمة بـ«داعش» ـ حيث التحم معها ـ بغير «شراكة دولية» (إقرأ: الأكراد). نعم، يجاريه في ذلك حوثيو اليمن ومقاومو لبنان.

في مقارنة بين عملية مدينة تكريت (التي كان لـ«الحشد» دور رئيسي في تحريرها)، وبين عملية مدينة الرمادي التي حرّرتها القوات النظامية العراقية بإشراف «استشاري» أميركي مباشر وتحت غطاء «تحالف واشنطن» الجوي، أن يظهر حجم الدمار الذي خلّفه «المساعد الغربي». كذلك، تتحدث الإحصاءات والإفادات الموضوعية عما لا يزيد عن 300 وحدة سكنية (أمامية بمعظمها) تعرضت للدمار في تحرير تكريت، فيما تحدثت منسقة الأمم المتحدة للعمليات الإنسانية في العراق، ليز غراند، عن «ذهولها» لحجم الدمار في الرمادي الذي قالت إنه «أسوأ من أي مكان آخر في العراق». وقد أشارت تقارير حكومية في حينه إلى «نسبة دمار تبلغ 80 % في المدينة»، من ضمنها، على سبيل المثال، 260 مدرسة، 400 طريق، أكثر من 3000 منزل، و64 جسراً، المستشفى ومحطة القطارات الرئيسيان. أما المصادر المحلية، فقد تحدثت آنذاك عن تضرر البنية التحتية الخدماتية في المدينة بنسبة 100%.

داخل مدينة الرمادي